



التاريخ: الخميس 10 / 8 / 2017

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- 16 عاما على إغلاق الاحتلال لـ "بيت الشرق" ومؤسسات فلسطينية هامة في القدس .
- القدس: الاحتلال يعتقل 8 مواطنين ويقتحم مكتبا صحفياً ويستولي على محتوياته .
- لليوم الثاني: الاحتلال يمنع أهالي أم الفحم من الصلاة بالمسجد الأقصى .
- الأوقاف: الاحتلال يصعد من حملته التمهيدية ضد القدس والمقدسيين .
- إدارة الأوقاف: لا مفقودات في الأقصى .
- رايتس ووتش: إسرائيل ترتكب جريمة حرب بالقدس .
- خير: قانون لليهود وآخر للفلسطينيين بالقدس .



16 عاما على إغلاق الاحتلال لـ "بيت الشرق" ومؤسسات فلسطينية هامة في القدس.

رام الله 10-8-2017 وفا- تحل اليوم الخميس، الذكرى السادسة عشرة، لقيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق "بيت الشرق" ومؤسسات فلسطينية هامة في مدينة القدس المحتلة، في سياق محاربة الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة.

ففي يوم 10 آب/ أغسطس 2001م، احتلت إسرائيل المؤسسات الفلسطينية في القدس، ضمن حملة هي الأصعب والأقسى منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

فقد اقتحمت هذه القوات المؤسسات الوطنية الأهم في المدينة المقدسة، في عملية وصفت بأنها إعادة احتلال للمدينة المقدسة، كما قامت بإنزال العلم الفلسطيني، وصورة للشهيد الراحل فيصل الحسيني عن واجهة مقر بيت الشرق في المدينة.

كما داهمت قوات احتلالية أخرى في حينه مقر محافظة القدس في بلدة أبو ديس وقامت باحتلاله، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى في المدينة المقدسة، من بينها اتحاد الجمعيات الخيرية، ومقر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ومؤسسة الدراسات العربية.

كما شرعت جرافات مدرعة إسرائيلية تساندها قوات كبيرة من الجيش، بتجريف وتدمير مقر قوات (17) الملاصق لمقر محافظة القدس.

وشمل الاعتداء الإسرائيلي الصارخ، إضافة إلى بيت الشرق، تسع مؤسسات فلسطينية تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية والإنسانية وهي "الغرفة التجارية"، و"المجلس الأعلى للسياحة"، و"المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة"، و"مركز الأبحاث الفلسطينية"، و"دائرة شؤون الأسرى والمحررين"، و"دائرة إغاثة القدس للعمل الاجتماعي والميداني"، و"مركز التخطيط" في "مؤسسة الدراسات العربية"، و"نادي الأسير الفلسطيني"، حيث قامت قوات الاحتلال بمصادرة الوثائق الخاصة بالمفاوضات ومكتبة "مركز الدراسات والأبحاث والخرائط".

وقد أدانت القيادة الفلسطينية في حينه، الاعتداء الإسرائيلي على بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى، ووصفته بالعمل الوقح وهو من أعمال الغطرسة العسكرية التي لا يمكن قبولها أو السكوت عنها.

واعتبرت القيادة الاعتداء الإسرائيلي، خرقا ونقضا لكل الاتفاقات المعقودة بين الجانبين، والتي أقرت حكومة إسرائيل بموجبها بالوضع الخاص لـ"بيت الشرق" باعتباره مقرا لوفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات مع الحكومة



الإسرائيلية، وقد نصت الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل مع السيد هولست وزير خارجية النرويج السابق على التزام حكومة إسرائيل باحترام عمل المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس الشريف وفي مقدمتها "بيت الشرق" مقر الوفد الفلسطيني المفاوض منذ انطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد عام 1991.

كما تنص رسالة التعهد الإسرائيلي بعثها في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1993، شمعون بيريس، وزير الخارجية الإسرائيلي إلى وزير خارجية النرويج الراحل يوهان يورغن هولست، والتي أقرت فيها الحكومة الإسرائيلية بالوضع الخاص للمؤسسات الفلسطينية وعلى رأسها "بيت الشرق" في القدس الشريف، على ما يلي:

أرغب أن أؤكد لك بأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وكذلك المصالح والحياة الكريمة ووضع فلسطيني القدس الشرقية تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ويجب الحفاظ عليها. ولذلك فإن جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية بما يشمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تحقق هدفا أساسيا للسكان الفلسطينيين. ولا مبرر للقول بأننا لن نعيق نشاطاتهم، وعلى العكس فإننا سنقوم بتشجيعها على تأدية هذه المهمة الهامة.

ومن الجدير ذكره، بأنه في ذكرى إغلاق مؤسسات القدس، يقدم الاحتلال هذا اليوم على مدهامة مكتب وزارة الداخلية في البلدة القديمة من مدينة الخليل، ومكتب تابع لوزارة العمل، وآخر لوزارة العدل.

وسبق ذلك أن داهمت قوات الاحتلال خلال الأسبوع الماضي مكتب مفتشي المحافظة في البلدة القديمة أكثر من مرة، وصادرت محتوياتها واحتجزت من فيها.

القدس: الاحتلال يعتقل 8 مواطنين ويقتحم مكتبا صحفيا ويستولي على محتوياته

القدس 10-8-2017 وفا- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الخميس، 7 مواطنين، من مدينة القدس المحتلة، وآخر من مخيم قلنديا شمال المدينة.

وأفاد مراسلنا، بأن قوات الاحتلال اعتقلت 4 مواطنين، بعد دهم منازل ذويهم في البلدة القديمة بالقدس، وهم: يوسف العماوي، وعلاء نجيب، ويوسف حزينة، ومحمود ادريس.

كما اعتقلت تلك القوات من حي جبل الزيتون/ الطور المواطن سليمان الصياد، ومن مخيم شعفاط اعتقلت أحمد سويلم.



واعتقلت مخبرات الاحتلال، شابا (لم تعرف هويته بعد)، من داخل مركبته، خلال مروره على حاجز للاحتلال في المدخل الغربي لبلدة العيسوية.

الى ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال، فجرا، مكاتب موقع أخبار القدس، ومركز الاعلام المستقل في بلدة العيزرية جنوب شرق القدس، واستولت على أجهزة الحاسوب، وشرائح التصوير، وأتلفت محتويات المكاتب، واستولت على جوال مدير المركز، المصور الصحفي رامي عاربية، في الوقت الذي احتجزت فيه سكان البناية بغرفة لساعات، لحين الانتهاء من عمليات التفتيش.

يشار إلى أن قوات الاحتلال انسحبت في ساعة مبكرة من صباح اليوم، من مخيم قلنديا، شمال القدس المحتلة، وحي كفر عقب المجاور، بعد دهمها منزل الأسير عايد الشوعاني، واعتقالها للشباب باسل حماد.

لليوم الثاني: الاحتلال يمنع أهالي أم الفحم من الصلاة بالمسجد الأقصى

القدس 9-8-2017 وفا- منعت سلطات الاحتلال، اليوم الأربعاء، ولليوم الثاني على التوالي، أهالي مدينة أم الفحم في أراضي عام 1948 من الدخول إلى المسجد الأقصى المبارك والصلاة فيه.

وقال مراسلنا في القدس، إن قوات الاحتلال، ومن خلال حواجزها العسكرية المنتشرة على أبواب القدس القديمة، والتدقيق ببطاقات المواطنين، لم تسمح للمواطنين الوافدين من أم الفحم بدخول القدس القديمة والتوجه للأقصى، علماً أن الاحتلال أوقف يوم أمس خمس حافلات تنقل مصليين من أم الفحم، ولم تسمح لهم بدخول القدس القديمة وأداء الصلوات بالمسجد المبارك كإجراء يصفه المواطنون بأنه انتقامي من المدينة ومواطنيها.



الأوقاف: الاحتلال يصعد من حملته التهودية ضد القدس والمقدسيين

القدس - معا- أكدت وزارة الأوقاف والشئون الدينية أن الاحتلال الإسرائيلي لازال يصعد من حملته التهودية ضد القدس والمقدسيين، وعمل على تنفيذ العديد من المشاريع الاستيطانية والإجراءات الأمنية الوحشية المشددة بحق المقدسيين.

وأشارت إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هدمت عشرات المنازل والمنشآت في مدينة القدس المحتلة خلال الشهر المنصرم، وصادقت حكومة الاحتلال على عدة مخططات استيطانية كان آخرها بناء 900 وحدة استيطانية في القدس المحتلة تتوزع على عدة مستوطنات منها 355 وحدة في مستوطنة جيلو و 166 في مستوطنة بسغات زئيف.

وقالت: " كما نشرت سلطات الاحتلال مناقصة لمشروع استيطاني ضخم في منطقة جبل المكبر شرقي القدس المحتلة، بهدف بناء 1330 وحدة فندقية استيطانية بتكلفة تصل إلى نحو 10 مليون شيكل (3.3 مليون دولار.)" وتابعت: "تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مشروع استيطاني ضخم لرفد مدينة القدس المحتلة بـ150 ألف مستوطن يهودي، وإخراج 100 ألف مقدسي منها بغرض تقليل عدد العرب وزيادة اليهود فيها، من خلال ضم مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية، وإخراج مناطق عربية من النطاق البلدي للمدينة.

ونوّهت الأوقاف إلى أن سلطات الاحتلال استغلت من العملية الفدائية التي نفذها ثلاثة شبان في محيط المسجد، لتغلق المسجد الأقصى وتمنع عشرات آلاف المصلين من الصلاة فيه، مثمّنة في الوقت ذاته موقف المقدسيين الذين رفضوا دخول الأقصى في تلك الفترة بسبب وجود البوابات الإلكترونية وكاميرات المراقبة التي نصبها الاحتلال داخل المسجد.

ولفتت إلى أن الاحتلال تمادى كثيرا في تنفيذ إجراءاته التعسفية وأعماله الوحشية من اعتقال وتعذيب وقتل وتشريد وذلك في إطار الهجمة الشرسة بحق المواطنين من اجل تكتيفهم وتقويض حراكهم الوطني.

من جهة أخرى ندّدت بإلغاء إسرائيل لإقامة آلاف الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة ، موضحة أنها ألغت إقامة 14,595 فلسطينيا من القدس الشرقية على الأقل.

واعتبرت الأوقاف أن هذه المخططات والأعمال التهودية التي ينفذها الاحتلال بمثابة جريمة حرب بحق المقدسيين الذين لا حول لهم ولا قوة ، في الوقت الذي يغض العالم اجمع عينه عن بشاعة العدو ولا يحرك ساكناً.



بدورها طالبت الأوقاف بضرورة رفع الأذى عن المقدسين الذين لطالما يذوقون ويلات العدو ومخططاته الرامية إلى التهويد وترحيلهم من ديارهم من غير وجه حق.

إدارة الأوقاف: لا مفقودات في الأقصى

أعلنت إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى اليوم عدم فقدان أي شيء من الأمانات والموجودات والمعروضات ذات القيمة التاريخية في المسجد الأقصى، عقب انفراد سلطات الاحتلال به بين 14 و 27 يوليو/تموز الماضي.

لكن الدائرة، وفي بيان للنتائج الأولية للجان الفنية للكشف عن أضرار اقتحامات الأقصى، أكدت تحطيم عشرات الأقفال والمقتنيات داخل المرافق المختلفة التابعة للمسجد، لكن البيان لم يتطرق للتغيير الذي أجري على المسجد بإضافة كاميرات في محيطه.

وتشكلت اللجان الفنية بعد قرار الاحتلال إزالة البوابات الإلكترونية من أبواب المسجد الأقصى بعد إغلاقه بعد اشتباك مسلح في الأقصى في 14 يوليو/تموز الماضي أدى إلى استشهاد ثلاثة فلسطينيين ومقتل جنديين إسرائيليين.

وأكدت الإدارة التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية فقدان جهاز تصوير الكاميرات (DVR) من المكتبة الختنية، وأن الاحتلال حصل على نسخ من الملفات الإلكترونية الموجودة في مركز المخطوطات.

وتشمل النتائج الأولية التي خرجت بها لجان جرد الخراب والموجودات والمفقودات في المسجد الأقصى المبارك؛ مركز مخطوطات المسجد الأقصى، ومكتبي المسجد الأقصى، وقسم إحياء التراث الإسلامي، والمتحف الإسلامي. وأكد بيان الدائرة إتلاف سلطات الاحتلال مواد كيميائية كانت تستخدم لتنظيف وترميم الوثائق القديمة في قسم المخطوطات، وتكسير عشرات الأقفال للغرف والخزائن المغلقة وبعثرة محتوياتها والعبث فيها.

إلى ذلك أعلنت إدارة الأوقاف أن مديرية مشروعات إعمار المسجد الأقصى لم تنه عملها نظرا لصعوبة تشخيص الأضرار الناتجة عن اقتحام شرطة الاحتلال برفقة سلاح الهندسة التابع لجيش الاحتلال للمسجد ومرافقه، مرجحة أن يصدر تقريرها قريبا.

وفي تفسيره لغياب أي ذكر للكاميرات التي نصبت خلال إغلاق الأقصى، قال الأكاديمي الفلسطيني والخبير في شؤون القدس جمال عمرو للجزيرة نت إن الأمر ربما يعود لرغبة دائرة الأوقاف الدينية في تهدئة الأوضاع والفصل



بين المواضيع، أو ربما الخروج ببيان منفصل يتناول القضية لاحقاً، خاصة أن اللجان التي قدمت تقريرها اقتصر عملها على جرد المفقودات من المسجد.

من جهة ثانية، اعتبرت المرجعيات الدينية في القدس إصرار قوات الاحتلال على منع فلسطينيي الداخل من دخول المسجد الأقصى "خطوة تصعيدية ضدهم، واعتداءً على حرية العبادة، وصورة من صور العقاب الجماعي المرفوض".

كما اعتبرت في البيان الموقع من رئيس مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومفتي القدس والديار الفلسطينية ورئيس الهيئة الإسلامية العليا والقائم بأعمال قاضي القضاة؛ أن إصرار قوات الاحتلال على التدخل في شؤون المسجد الأقصى "إمعان سافر من قبل قوات الاحتلال في تعدياتها واعتداءاتها على مسجداً وأوقافنا".

وأعلنت المرجعيات رفضها القاطع وعدم قبولها قيام سلطات الاحتلال بمنع وإبعاد بعض حراس المسجد الأقصى، مؤكدة ضرورة لحم اقتحامات المستوطنين للأقصى، دون أن تعلن خطوات عملية للتصدي لتلك الانتهاكات.
المصدر : الجزيرة

رايتس ووتش: إسرائيل ترتكب جريمة حرب بالقدس

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وتعد جريمة حرب.

وأوضحت المنظمة في تقرير لها أن إسرائيل تعمل على سحب إقامات الفلسطينيين وطردهم من المدينة بهدف تهويدها.

كما لفتت المنظمة إلى أن السلطات الإسرائيلية أبلغت عائلات فلسطينية في القدس لإخلاء منازلهم.

وتمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين في القدس من ترميم منازلهم أو توسعتها وتضييق عليهم سبل الحياة، ويأتي ذلك على ما يبدو في إطار خطة إسرائيلية لتهجير المقدسيين.

وذكر تقرير هيومن رايتس ووتش أن إسرائيل تهدف إلى تحويل القدس لمدينة يهودية وتهجير المقدسيين من خلال سياسات إسرائيلية لا حصر لها، منها فرض متطلبات قاسية عليهم.

ومنذ عام 1967 ألغت إسرائيل إقامة أكثر من 14500 مقدسي.



المصدر : الجزيرة

خبير: قانون لليهود وآخر للفلسطينيين بالقدس

مع الاستيلاء على باقي مدينة القدس عام 1967، أجرى الاحتلال الإسرائيلي إحصاء سكانيا من بيت إلى آخر مع تسجيل الموجودين فعليا داخل بيوتهم في تلك اللحظة الزمنية ومنحهم مكانة "الإقامة الدائمة" دون أن يمنحهم مكانة "الجنسية".

ويقول خبير القانون الدولي والدبلوماسي الفلسطيني السابق حنا عيسى إن النتيجة كانت عدم تسجيل كثيرين من سكان القدس ممن ولدوا وعاشوا فيها وتاريخ عائلتهم وحياتهم فيها، على أنهم "مقيمين" سواء لأنهم كانوا خارج المدينة في ذلك الوقت أو هربوا من ويلات الحرب ثم عادوا بعد إجراء الإحصاء السكاني، وبالتالي حرم هؤلاء من حقوقهم وصلاتهم العائلية ويعتبرون في عداد "الغائبين".

وعن الفرق بين "الجنسية" و"الإقامة الدائمة"، قال عيسى في بيان وصل إلى الجزيرة نت نسخة منه إن مكانة "الجنسية" تمنح الحقوق الاجتماعية والسياسية المشروعة بما في ذلك حق الترشح لعضوية برلمانية في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) والتصويت في الانتخابات العامة إضافة إلى حق الحصول على المخصصات والمنافع الاجتماعية ومن أهمها التأمين الصحي، وبالتالي يستطيع المواطن (حامل الجنسية) العيش في أي مكان في العالم دون أن يفقد حقه في العودة إلى "إسرائيل" في أي وقت يختاره ولا يفقد جنسيته لمغادرته البلاد.

ومن ناحية أخرى -يضيف عيسى- لا يملك "المقيم الدائم" حق ترشيح نفسه للكنيست أو التصويت في الانتخابات العامة، بل يبقى ملزما مرة تلو الأخرى بإثبات حقيقة سكنه في القدس أو داخل حدود "إسرائيل" قبل الحصول على أي حق من الحقوق التي تقدمها مؤسسة التأمين الوطني مثل التأمين الصحي، مخصصات أولاد، تقاعد، تعويضات البطالة وغيرها، أو تلقى خدمات من وزارة الداخلية مثل استصدار بطاقات الهوية، وثائق السفر، تسجيل الزواج والأولاد ووفاء الزوج أو الزوجة وغيرها.

إلزام الإثبات:

وأضاف أنه في كل حالة من هذه الحالات يبقى "المقيم الدائم" ملزما بالإثبات أن مكان سكنه خلال العاميين الماضيين كان في القدس ويجب عليه إبراز مستندات مثل ضريبة الأرنونا، الكهرباء، المياه، عقود الإيجار وشهادات الولادة لإثبات أن أولاده وُلدوا في القدس وشهادات مدرسية تؤكد تعلم الأولاد في مدارس بالقدس وغيرها من الوثائق.



وأشار إلى تمييز في القوانين، مبينا أن "قانون العودة" يُطبق على اليهود، وقد جرى توسيع تعريف "اليهودي" في سنوات السبعينيات ليشمل أبناءه وأحفاده وأقرباءه.

وكانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تحدثت في تقرير لها أمس عن النظام المزدوج الذي تنفذه إسرائيل في القدس، موضحة أن نظام الإقامة يفرض متطلبات شاقة على الفلسطينيين للحفاظ على إقاماتهم، فضلا عن عواقب وخيمة لمن يخسرونها.

وقال عيسى إن هذا القانون يمنح اليهود حق الهجرة إلى "إسرائيل" والحصول تلقائيا على الجنسية فور وصولهم، وبالعكس ذلك يُطبق "قانون الدخول إلى إسرائيل" من عام 1952 وأنظمتها من عام 1974 على جميع الآخرين من غير اليهود ومن ضمنهم سكان القدس الشرقية الفلسطينيون بصفتهم مقيمين دائمين في إسرائيل.

وقال إن خطورة "قانون الدخول إلى إسرائيل" تكمن في أنه يخول وزير الداخلية صلاحية إلغاء "الإقامة الدائمة" طبقا لبند a11 في أنظمة الدخول إلى إسرائيل التي تنص تحديدا على إمكانية إلغاء "الإقامة الدائمة" في الحالات التالية:

1. مغادرة البلاد لمدة سبع سنوات أو أكثر.
2. لدى الحصول على إقامة دائمة خارج البلاد.
3. لدى الحصول على المواطنة في دولة أخرى عبر التجنس.

تفريغ القدس :

يضيف الخبير القانوني أن الحكومات المتعاقبة في دولة الاحتلال طبقت هذا البند من القانون المذكور لتفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين حيث جرى تطبيقه على الفئات التالية:

- * المقدسيون الذين سكنوا في ضواحي القدس أو الضفة الغربية.
- * المقدسيون الذين درسوا في الخارج.
- * المقدسيون الذين عملوا في الخارج.
- * المقدسيون الذين حصلوا على جنسية أجنبية.

وأشار إلى إلغاء "الإقامة الدائمة" لـ 14595 فلسطيني مقدسي خلال الفترة من سنة 1967 إلى نهاية 2016.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

State Of Palestine
Palestinian Liberation Organization
Palestinian National Commission
For
Education, Culture & Science



دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
اللجنة الوطنية الفلسطينية
للتربية والثقافة والعلوم

ويوضح عيسى أن التجسيد العملي للإقامة الدائمة يكمن في بطاقة الهوية الزرقاء الصادرة عن وزارة الداخلية في دولة الاحتلال.

المصدر : الجزيرة

- انتهى -